المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير الأنام وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار .

وبعد:

كنت أقلب ذات يوم في كتاب الغرة المخفية لابن الخباز، الذي يتألف من جزئين، وعندما كنت أقرأ شرحه للدرّة جلبت انتباهي عبارات كان ابن الخباز ـ رحمه الله ـ يرددها في أكثر من موضوع في الشرح، فكان يقول بعد عرضه لكلام ابن معط معلقا عليه، وفيه نظر، أو فيما قاله نظر، أو هذا رديء، أو هذا سوء ترتيب، الى آخره من عبارات، تُعد ردودا على ابن معط، فكان في نفسي توق أن أجمع هذه الردود وأدرسها، لأرى هل أن ابن الخباز محق في ذلك، أو هو تجن على ابن معط ٠ فارتأيت أن أجمع هذه الردود أو الاعتراضات، على (نظرات)، لأنه كان يكثر في اعتراضه ويقول، وفيه نظر، أو فيما قاله نظر، فكان عنوان هذا البحث، نظرات ابن الخباز النحوية على ابن معط في الدرة الألفية ٠

وكان البحث قائما على مبحثين، أسميت الأول فيها بالأسماء ، وجعلته على قسمين، درست في القسم لأول الأسماء المبنية، التي وردت عند ابن الخباز في اعتراضه على ابن معط، ودرست في القسم الثاني الأسماء المعربة، وكانت أيضا على قسمين ، المرفوعات ،والمنصوبات، وقد خلا هذا القسم من المجرورات، لأني لم أجد أيّ اعتراض لابن الخباز في هذا الباب . وبعد ذلك انتقلت الى المبحث الثاني، ودرست فيه الأساليب النحوية التي وردت عند ابن الخباز، وأعني بها ما ورد من مسائل في باب التعجب ، والاستثناء، والنداء، الى آخره . ثم جعلت لهذين المبحثين ملحقاً ضمّ مسألة واحدة ، وهي الممنوع من الصرف، إذ لم يكن لها موضعاً بين هذين المبحثين ، فارتأيتُ أن أُلحقها في هذا المبحث، علماً أنها ليست من صلبه، ثم بعد ذلك كانت هناك استدراكات لابن الخباز، وضعها على ابن معط من خلال شرحه للألفية لم يذكرها المصنف، جعلتها في نهاية البحث، انتهيت ثم الى الخاتمة، بيّنت فيها أهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث ٠

وكان منهجي في ذلك أني أذكر كلام ابن معط من أبيات الألفية، أو الجزء من البيت الذي يعترض عليه ابن الخباز، ثم بعد ذلك أذكر كلام ابن الخباز لأوافق بينهما، ثم أدرس الاعتراض، أ هو محق في ذلك أم لا ٠

وكانت المصادر المستعملة متنوعه بعض الشيء، الغالب منها كانت نحوية، ثم بعض كتب التفسير، والله اسأل التوفيق والسداد ٠

المبحث الاول
الاسماء

ضم هذا المبحث الأسماء وكانت على قسمين، الأسماء المبنية، والأسماء المعربة ، وهي كما يأتي

الاسماء المبنية:

درست في هذا القسم من الأسماء، المبنيات التي اعترض فيها ابن الخباز على ابن معط، وهي كما يأتي:

الحروف المقطعة :

ذهب ابن معط – رحمه الله – الى أن الحروف المقطعة في القرآن الكريم، ما كان منها على حرفين فهو يبنى ولا ينصرف ، وذلك بقوله: (ومثل حم يس بُني وقيل بل يترك صرفها اعتني).

واعترض ابن الخباز على قوله (بُني) فقال : (وقول يحيى (بُني) فيه نظر ، إن كان يعني به البناء – وهو في صدر السورة – فمسلم لأن التلاوة كذلك ، وإن عني به البناء مع جعله اسما للسورة وتعاقب العوامل عليه فهو خطأ ٠ لأنه على أوزان المفردات وقد وليته العوامل ٠) [١]

إن مسألة بناء الحروف المقطعة في القرآن الكريم ، وصرفها من عدمه، مختلف فيها بين النحاة والكلام عنها يطول ، وقد أوجز ابن الخباز الكلام عنها في شرحه لها ٠ وأظنّ أن تخطئته لابن معط لأنه أطلق البناء على الحروف المقطعة في القرآن، ولم يحدد ، إذ منها ما يكون على حرف واحد كـ (ص ، ق ، ن)، ومنها ما يكون على حرفين كـ (حم ، يس)،و منها ما يكون على ثلاثة أو اكثر ، فكل طائفة من هذه الحروف لها حكمها من البناء والاعراب، من حيث جعلها اسما للسورة، أو آية من الآيات في بداية السورة ٠ [٢]

اسم الاشارة :

وفيما يتعلق باسم الاشارة من حيث المرتبة جعل ابن معط مرتبة الاسم (ذان) بالتخفيف وسطى٠ وذلك بقوله: (هذان ثم ذان ثم ذانكا هاتان ثم تان ثم تانكا) ٠ وقد سبقه بالقريب ثم جاء بعده بالبعيد ٠ فخطئه ابن الخباز في ذلك قائلا: (ويحيى قد أبهم ذلك بالتغليط والتخليط وقد أوضحته بالتلخيص والتخليص لأنه جعل (ذان) في الوسطى وليس كذلك). [٣]

ومعنى ذلك أنّ ابن معط جعل للمشار اليه ثلاث مراتب ، قريبة ، ووسطى ، و بعيدة ٠ وقد وضع لكل مرتبة اسمائها فجعل (ذان) في الوسطى، إلا أنّ ابن الخباز اعترض على ذلك وذهب الى أنّ (ذان) هي مرتبة الشيء القريب ٠ إذ اختلف النحاة في مراتب الاشارة، فمنهم من قال هي مرتبتان، ومنهم من قال هي ثلاث مراتب ٠ [٤]

وأرى أن ذلك ليس بالأمر العقيم بين النحاة، إذ مرتبة المشار اليه إن كانت قريبة، أو وسطى فهي في النظر والحكم قريبة ٠لذلك جعل بعض النحاة للمشار مرتبتين،[٥] وإن رجح أحد الباحثين المحدثين أنّ للمشار ثلاث مراتب.[٦]

الاسم الموصول:
يرى ابن معط أنّ الالف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل فهي معرفة وليست موصولة ، وأنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال ٠
وهذا الكلام لم يعجب ابن الخباز، فرد عليه قائلا : (وفي كلام يحيى نظر من وجهين : إحداهما : أنه جعل اللام معرفة ، والمعرفة بعيدة من مذهب الفعل وقد ذهب الى ذلك ٠ والثاني : أنه جعل الضارب يعمل في الحال والاستقبال ، وقال الفارسي : لا يعمل إلا في الماضي ٠٠٠) [٧]
ومعنى ذلك أنّ الالف واللام عند ابن معط، اذا دخلت على اسم الفاعل فهي معرفة ، واذا كانت كذلك فانه لا يعمل في الماضي، واذا جاء بعده اسم منصوب، فيعرب على التشبيه بالمفعول به ٠
ومذهب جمهور النحاة أنه اذا اتصلت الالف واللام، باسم الفاعل فهي موصولة، وهو يعمل في الماضي والحاضر، والمستقبل ٠ [٨]
جاء في همع الهوامع : (فإن كان اسم الفاعل صلة (ال) فالجمهور أنه يعمل مطلقا ماضيا وحالا واستقبالا لأن عمله حينئذ بالنيابة ، فنابت (ال) عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول (ال) بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي ٠٠) [٩]
وأحسب أنّ ابن معط ذهب مذهب الاخفش في ذلك، إذ قال : (ولا يعمل بحال و (ال) فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به) ٠ [١٠]
وابن الخباز وافق الجمهور في موقفه هذا ٠

ـ الأسماء المعربة:
وقد درست في هذا القسم الأسماء المعربة، وكانت على قسمين، المرفوعات ، والمنصوبات، وهي كما يأتي
ـ المرفوعات : وضم هذا القسم من الأسماء المرفوعة ما يأتي :

العلم:
ذهب ابن معط الى أن (محمداً) علم مرتجل، وذلك بقوله : (ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد) ٠ وهذا ما استوقف ابن الخباز عنده معترضا عليه بقوله : (وقول يحيى إنّ (محمدا) مرتجل ظاهر البطلان لوجهين : أحدهما : أنه اسم من التحميد ووضع الصفات على التنكير ٠ والثاني : أنهم قد عرّفوه باللام واستعملوه نكرة صريحة. فالأول كقول الأعشى:
اليك أبيتُ اللعنَ كان كلالها الى الماجد الفرع الجواد المحمد ٠
و الثاني : كقول الراجز : بذكر من خيرة الذكور محمد في فعله المنشور ٠) [١١]
إنّ تمثيل ابن معط لـ (محمد) بأنه علم مرتجل ليس بباطل، كما قال ابن الخباز، إلا أنه لم يرجعه الى مادته اللغوية (حَمِدَ)، علاوة على أنه لم يسمع أنه في غير العلمية ٠ والذي يبدو أنّ الاشكال الذي أورده ابن الخباز، هو استعمال (محمد) بأنه علم مرتجل دون الرجوع الى مادته اللغوية ٠
جاء في التصريح :و (محمد) فانه في الأصل اسم مفعول من (حمَد) بتشديد الميم الثلاثي المزيد)٠ [١٢]

المثنى :

لم يفصح ابن معط عن التثنية، هل هي مبنية أو معربة، وذلك بقوله : (القول في التثنية اللفظية الواو للعطف بها منوية). وهذا ما أشكل على ابن الخباز، فقال إنها معربة، وقد بنى ردّه على قول الزجاج الذي ذهب الى أنّ المثنى مبني [١٣] ٠ فيرى أنّ ابن معط قد رضي بقول الزجاج فقال: (وقال أبو اسحاق الزجاج : هي مبنية لتضمنها معنى واو العطف ، لأن أصل (زيدان) زيد و زيد ٠ وهذا فاسد لأنّ المتضمن : ما صح ظهوره ، كالألف والام في (أمس)٠ والواو لا يصح إظهارها في التثنية ٠

وقول يحيى– رحمه الله– (الواو للعطف بها منوية) إن قصد قول أبي اسحاق ، فينبغي له أن يقول بالبناء وفيه ما ذكرناه، وإن لم يقصده، فالذي عندي أن تكون الباء في قوله (بها) سببية لا ظرفية)٠[١٤]

والذي يبدو أنّ ابن الخبار قد تسرع في الحكم على ابن معط، بأنه لم يذكر الاعراب في التثنية، وكان هذا البيت الأول من الألفية في التثنية، إلا أنه بعد البيت الأول، ذكر في الأبيات التي تلته الرفع، والنصب والجر ٠[١٥] وهذا دليل على أنه يرى أن المثنى معرب عنده، لأنّ الرفع، والنصب، والجر، من علامات الاعراب ٠

جمع المؤنث السالم:

وفيما يتعلق بهذا الباب لا سيما الأسماء المؤنثة المراد جمعها، يرى ابن معط أنّ الاسم المؤنث إذا كان معتل الوسط يجب أن يسكن وذلك بقوله:(وأسكن المعتل كالعورات وما حوى التشديد كالشَدات)٠

وقد أبطل ابن الخباز هذا القول، ولم يرض به، إذ قال : (أطلق المعتل وهو باطل بظبية وركوة ، و إنما يعني المعتل العين ، لأنه مثّل به ٠ فتقول : المعتل العين كـ (عورة) و (بيضة) يسكن اختيارا وإن كان اسما تقول : عورات و بيضات ٠ لأن الحركة مستثقلة على حرف العلة اذا تحرك ما قبله وفي التنزيل (ثلاث عورات لكم) [١٦] باتفاق السبعة) ٠ وهي لغة هذيل ٠ [١٧] وإتهام ابن الخباز لما ذهب اليه ابن معط بأنه باطل غير مقبول ؛ لأن جمع عورات، و بيضات ورد منه عن العرب ، وعن النحاة الفتح والسكون . قال ابن الانباري : (ومن فتح الواو في عورات جاء به على قياس جمع التصحيح ، نحو : ضرْبة و ضرَبات، والقراءة المشهورة بسكون الواو ، لمكان حرف العلة، لأن الحركة تستثقل على حرف العلة ، وهي اللغة الفصيحة ٠) [١٨] فمذهب ابن معط ليس بباطل ؛ لأن ابن جني حكى السكون في الاختيار٠ [١٩] وجاء في شرح الرضي : (وإنما سُكنت عين الصفة وفُتحت عين الاسم فرقا ، وكانت الصفة بالسكون أليق ، لثقلها وباقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا ، أي : فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثلين وتحريك الواو والياء ٠ فان قيل : فلتقلب الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ٠ قلت :إنّ الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها لعروض الضمة)٠ [٢٠] وأظنّ أنّ الاشكال عند

ابن الخباز هو اطلاق ابن معط للمعتل، ولم يحدد، أو يعيّن لغة من اللغات، أو قبيلة من القبائل في هذه الأسماء ٠

الأسماء الستة :

ذهب ابن معط الى أنّ كل اسم معرب ما كان على حرفين، لم يخل من أن يكون فيه عوض من المحذوف، أو لم يكن ،و من ذلك الأسماء الستة ، فقد يكون محذوف العين أو اللام ، وهذا المحذوف قد يرد في الاضافة، أو التثنية ٠ وذلك بقوله : (واردد الى الواو أبا وإخوته وفي دم وبابه لن تثبته) ٠ وقد رد ابن الخباز ذلك على ابن معط فقال : (وقول يحيى – رحمه الله – (وإخوته) فيه نظر ٠ لأن فوك لا يثنى على لفظه ، ويقال في (ذو مال) ذوا مال ، فهذا صحيح ، وإن لم ترد اللام في الاضافة لم ترد في التثنية – لأنهم قصدوا بالحذف التخفيف – ولم ترد في الواحد ، وتقول : دمان ويدان ومنهم من يقول : دميان ويديان ٠ وهو قليل ٠) [٢١].

ويبدو أن تنظير ابن الخباز معقول إذ إن (فوك و ذو) من اخوات (أب و أخ)، أيّ من الأسماء الستة، وحكمهما في التثنية تختلف عن أخواتهما ، ولأن فيهما أحكاماً مختلفة يطول شرحها ٠ [٢٢] وفيما يتعلق بهذين الحرفين قال أبو علي الفارسي : (وجميع هذه الحروف نوادر شاذة عن القياس وما عليه جمهرة الأسماء وغيرها من المعربات وإنما ذكرناها لموافقتها (فماً) في الاضافة)٠[٢٣]

كان واخواتها : وفيها مسألتان :

بات – ذهب ابن معط الى أنّ الفعل (بات) يأتي ناقصا، وتاما، فيكتفي بالفاعل مثله مثل (كان)، وذلك بقوله : (كمثل أمسينا وبتنا نقتبس فارفع بها فاعلا لا غير وقس) على أنّ (بات) فعل تام . فأشكل ابن الخباز ذلك عليه بأن(بات) في قوله : (بتنا نقتبس) ناقصة وليست تامة ، وذلك بقوله :((وبتنا نقتبس) خطأ ؛ لأنّ مقصوده تمثيل التامة ، فيلتبس (نقتبس) بالخبر ٠) ٠ [٢٤]

ومعنى كلام ابن الخباز أنّ قوله : (نقتبس) جملة فعلية في محل نصب خبر (بات) ، فهي ناقصة وليست تامة، فأين فاعلها الذي اكتفت به، والذي يبدو لي أنّ ابن الخباز محق في تخطئته له على هذا المثال، وقد مثل النحاة للتامة بقولهم : (سر، و بت) وعلى هذا تكون لمطلق الاقامة في الليل حتى تكون تامة ٠ [٢٥]

مادام: – يُعد الفعل (مادام) من أخوات كان ، وقد ورد فيه خلاف بين ابن معط، وابن الخباز من جهة تقديم خبرها على اسمها ، إذ منع ابن معط أن يتقدم خبر دام على اسمها . وقد ردّ ابن الخباز على ذلك بقوله : (وأما (مادام) فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى ، وما أدري من أين أخذه ؟ ٠٠٠ وأقول مع ذلك أن الذي ذهب اليه خطأ لوجهين : أحدهما : أنّ (مادام) لا تضعُف عن (ليس) ولم يختلفوا في جواز تقدم خبرها على اسمها ، بل (مادام) أقوى من (ليس) لأنّ جمودها عرض بالتركيب ، ولو فككتها لصرفتها ، قال يزيد بن الحكم الثقفي : دم للخليل بوده ما خير ودّ لا يدوم ٠ والوجه الثاني : أن تقدم خبرها على اسمها وقد جاء بالشعر وأنشد المفضل لمزرد أخي الشماخ :

وأحبسها مادام للزيت عاصرٌ ما طاف فوق الارض حاف وناعل ٠) ٠ [٢٦]

وأحسب أنّ ابن معط – رحمه الله – قد انفرد بهذا الرأي ، اذ لم أقف – بحسب ما طلعت عليه – على أحد من النحاة قال بما ذهب اليه ٠ [٢٧]

وقد سار ابن الخباز على خُطا النحاة في جواز ذلك ٠ قال السيوطي : (ذهب ابن معط الى أنّ (دام) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ذكره في الفصول ٠ قال ابن إياز في شرحه : ما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم و متأخرهم على نص يمنع من ذلك ، وقد أكثرت السؤال والتفحص عنه فما أخبرت بأن أحد يوافق هذا المصنف في عدم جوازه) ٠ [٢٨]

وجاء في المغني:(ويجوز تقديم أخبارها على اسمائها عند النحاة قاطبة ، خلافا ليحيى بن معط٠٠)٠[٢٩]

المشبهات بليس :

ما : ذكر ابن معط أنّ خبر (ما) المشبهة بليس يُنصب مطلقا ، وذلك بقوله:

(النصب في القرآن فيما ذُكرا ومنه في يوسف (هذا بشرا)) ٠ واعترض ابن الخباز على ذلك فقال : (وكلام يحيى يؤذن بأن كل عربي يسمع الآية ينصب الخبر مطلقا ٠) ٠ واستشهد بقول سيبويه في رفع خبر (ما) إذ قال : (وقال سيبويه : وبنو تميم يقرؤون (ما هذا بشرٌ) إلا من روى كيف هي في المصحف) ٠ [٣٠] ثم ردّ على يحيى بقول سيبويه قائلا : (وكلام سيبويه ليس كذلك لأنه يؤذن بمتابعة الآية فقط ٠) [٣١]

قال النحاة إنّ أهل الحجاز يعملون (ما) المشبهة بليس ، أي ترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، أما بنو تميم فيهملونها ، أي لا تعمل عندهم ، لذلك أورد سيبويه قراءة بني تميم على الرفع٠ [٣٢] والأول مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين ٠ [٣٣]

والذي يبدو أنّ ابن معط لم يفصّل القول فيها ، من حيث كونها عاملة أو مهملة ، فذكرها مطلقة من دون تقسيم ، فليس من المعقول أن ينسى، أو يسهو عن ذكرها ،وهو بهذا القدر من المعرفة والشهرة٠ ولا يخفى على عالم نحوي جليل مثله ٠

وأحسب أنه لم يغفل عن ذكر ذلك ، فقد ذكر في بيت الألفية الذي سبق البيت الذي ذكرناه آنفا فقال : (ومن عدا أهل الحجاز قد رفعوا خبر ما إلا الذين سمعوا) ٠ وهذا واضح بأن أهل الحجاز ينصبون وغيرهم يرفع ٠ ولكنه لم يحدد من هم ٠ واعتراض ابن الخباز فيه تكلّف ٠ والله أعلم ٠

أعلم و أرى:

يرى ابن معط أنّ الأفعال التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل ضربان ، ضرب يتعدى بالهمزة والتضعيف، وضرب شُبّه بأعلَمتُ، فعُديت تعديتها كـ (نبّأت، و حدثّت، وخبّرت، وأنبأت، وأخبرت) . ورد عليه ابن الخباز بأن التضعيف ليس من شروط تعدية الأفعال الى ثلاثة مفاعيل، وذلك بقوله : (وقول يحيى (أو ضُعّف ثم نقل) [٣٤] خطأ ، لأن نبّأ، وخبّر، وحدّث مصوغات على التضعيف، وليس التضعيف فيها للنقل ٠) وكذلك يرى ابن الخباز أن جميع أفعال هذا الباب هي مبنية للمجهول ، ولم يرد عن العرب أنه سمع فعلا مبنيا للمعلوم ٠[٣٥]

والذي أراه أنّ ابن الخباز محق في ذلك ، إذ إنّ التضعيف يعدي الى واحد والى اثنين، ولا يعدي الى ثلاثة ، وأحسب أنّ ابن معط قد عدّ التشديد في (خبّر وحدّث) بأنه تضعيف، مما جعله يتعدى الى ثلاثة ، وأكثر النحاة ذهبوا الى أنّ الهمزة، هي التي عدت الأفعال الى واحد، والى اثنين، وحتى الى نصب ثلاثة ، وسميت بهمزة التعدية ٠ (٣٦)

جاء في شرح الرضي : (وتضعيف العين يعدي الى واحد كفرّحته ، والى اثنين كعلّمته النحو ، ولا يعدّى الى ثلاثة كالهمزة ٠) (٣٧)

وفيما يتعلق بقول ابن الخباز أنه لم يسمع فعلا مبنيا للمعلوم ، قال صاحب التصريح : (والحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو : (إذ يريكَهم اللهُ في منامِك قليلاً ولو أراكَهم كثيراً لفشلتم) (الانفال ٤٣). فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان و(قليلاً) في الاول و(كثيراً) في الثاني مفعول ثالث ٠ وفي هذه الأمثلة ردّ على ابن الخباز حيث قال : (لم أظفر بفعل متعدي لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول) ٠ (٣٨)

إلا أنّ النحاة اختلفوا في إعراب هذه الآية، فمنهم من جعل (رأى) بصرية تعدت الى اثنين ، ومنهم من جعل (رأى) حلمية تعدت الى ثلاثة ٠ (٣٩)

الفاعل :

ذهب ابن معط الى أنّ الفاعل إذا كان حقيقي التأنيث ، ولم يفصل بينه وبين الفعل فاصل، أو فُصل ، لا يجب أن تتصل تاء التأنيث في الفعل، بقوله : (وإن فصلت الفعل عن فاعله لم تجب التاء له في فعله) ٠ وقد خطأه ابن الخباز على هذا بقوله : (وقول يحيى : (لم تجب التاء له في فعله) من غير تفصيل خطأ لأنه إنما يكون في الشعر ٠) (٤٠)

إنّ قول يحيى – رحمه الله – ليس بخطأ ؛ لأن النحاة أجازوا الأمرين ، إسناد التاء للفعل إذا كان المؤنث حقيقيا وفصل أو لا ، او حذف التاء ٠ وقد حكى سيبويه – رحمه الله – عن بعض العرب (قال فلانة) مع أنّ الفاعل متصل حقيقي التأنيث ٠ (٤١)

جاء في شرح التسهيل : (وليس مخصوصا بالشعر فان سيبويه حكى : (حضر القاضي امرأة ، وقال اذا طال الكلام كان الحذف أجمل) ٠ (٤٢)

والذي أراه أنّ هذا الكلام ليس على اطلاقه إنما الذي يقرره المعنى ، فليس اثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، سواء كان المؤنث حقيقيا أو مجازيا، ودليلنا على ذلك كلام الله قال تعالى : (فمن جاءه موعظة من ربه) (البقرة ٢٧٥) وقوله : (قد جاءتكم موعظة) (يونس ٥٦)٠ فذكّر الفعل في الاولى مع أن الفصل أقل لأنه بالهاء وحدها ، وأنث في الثانية مع أنّ الفصل أكثر لأنه بكم ٠ فالحق أنّ المعنى هو الحاكم في كل ذلك ، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود بحسب القصد والسياق طال الفصل، أم قصر ٠ فقد نقصد باللفظ المؤنث معنى مذكر فتذكر الفعل له ، وقد نقصد باللفظ المذكر معنى مؤنث، فنستعمله استعمال المؤنث حملا على المعنى ٠ (٤٣)

- المنصوبات :

وضم هذا القسم من الأسماء المنصوبة ما يأتي :

المفعول له :

ذكر ابن معط أنّ المفعول له اسم منصوب، وهو علة للفعل وله شروط ، منها أن يكون مصدرا ، وأن يكون قلبيا كالطمع والخوف ، وذلك بقوله : (ثم الذي سمي مفعولا له ينصب نحو جئت زيدا قتله) ٠ واعترض ابن الخباز على هذا التمثيل بأنه غير صحيح ، قائلا : (وقول يحيى (جئت زيدا قتله) خطأ إلا أن يعتقد حذف مضاف تقديره : إرادة قتله) ٠ [٤٤]

ومعنى ذلك أنّ ابن الخباز لم يجوز هذا المثال، لأنه يدل على الجوارح ، وهي ليست من الأفعال القلبية، بل من فعل اليد، إلا على إرادة حذف المضاف، وإبقاء المضاف اليه فلذلك صححه بحسب تقديره ٠

جاء في شرح التصريح : (والشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من أفعال اللسان ، ولا قتلا للكافر ، من أفعال اليد ٠ وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ، ويجوز إرادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل ٠ قاله الشاطبي ٠ وأجاز الفارسي : جئتك ضرب زيد ، أيّ لتضرب زيد ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف ٠) [٤٥] وردّ ابن الخباز في محله، لأنه أراد أن تنطبق شروط المفعول له، وتقدير حذف المضاف وذلك للتعليل ٠

المفعول معه :

ذهب ابن معط – رحمه الله – الى أنّ واو المعية وضعت موضع (مع)، فانتصب المفعول معه بها، وقد وافق بذلك مذهب أبي الحسن الاخفش ، كقوله : قمت وزيدا ، أي قمت مع زيد ، وقد رد عليه ابن الخباز بأن النحاة أبطلوا ذلك بأن قالوا إنّ (مع) ظرف وما بعد الواو ليس بظرف ٠ [٤٦]

إنّ ناصب المفعول معه مختلف فيه بين البصريين، والكوفيين ٠ [٤٧] واختار ابن معط مذهب أبي الحسن الاخفش من أنّ الواو تنصب ما بعدها، لأنها وضعت موضع (مع)، وقد أبطل النحاة ما ذهب اليه ٠ [٤٨]

والذي يبدو أنّ الفرق بين قول ابن معط، وقول النحاة، أنّ ابن معط ذهب الى أنّ الواو توضع موضع (مع)، أي بدل منها كقولنا جئت وزيدا ، أي جئت مع زيد، أما قول النحاة في المفعول معه، فهو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع) ٠ [٤٩] أي بمعناه وليس بموضعه ، وهناك فرق بين الموضع والمعنى لذلك ردّ النحاة قول الاخفش ٠

وأرى أنّ هناك فرقا بين الواو ومع، فكيف تحل محلها، أو توضع موضعها، إذ إن(مع) دائما تكون للمكان او للزمان نقول (جئت مع سعيد) ونحو (جئت مع الغروب) بل الأكثر أن تكون للمكان ، وقد وردت كثيراً في القرآن الكريم ٠ أما الواو فهي حرف يفيد المصاحبة والاقتران وليست مكاناً او

زماناً ولذا قد يختلفان في المعنى وفي وردهما في التعبير ٠ [٥٠] فكل واحد منهما له مكانه في التعبير والاستعمال ٠

التمييز :

قال ابن معط إنّ النحاة اتفقوا على أنّ التمييز إذا كان عامله فعلا، جاز تقديمه وتأخيره ، وذلك بقوله : (ولا تؤخر عامل التمييز وحكموا في الفعل بالتجويز ٠) وهذا الكلام اعترضه ابن الخباز فقال : (وقول يحيى : (وحكموا في الفعل بالتجويز) تخليط في النقل، لأن كلامه يؤذن بالاتفاق وليس الأمر كذلك) ٠ [٥١] وردّ ابن الخباز مقبول ، لأنّ النحاة لم يتفقوا في مسألة تقديم عامل التمييز، وهي مسألة مختلف فيها بين البصريين، والكوفيين ٠ [٥٢]

جاء في شرح التسهيل : (أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذ لم يكن فعلا متصرفا فإن كان إياه نحو : طاب زيد نفسا ، ففيه خلاف والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي، والمازني والمبرد، ٠٠٠) ٠ [٥٣] والذي يبدو لي أنّ ابن معط – رحمه الله – مال الى مذهب الكوفيين، إذ عندهم أنّ التمييز بمنزلة الحال ٠ [٥٤]

ومن خلال شرح ابن الخباز لبيت الألفية لابن معط استشهد بقول الشاعر : (أتهجر سلمى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب) ٠ إذ أعرب (نفسا) بأنه خبر كان، رداً على النحاة الذين أعربوا (نفسا) تمييز ، ولم أرَ أحداً من النحاة بحسب ما طلعت عليه، ذهب الى هذا الاعراب ٠

المبحث الثاني
الأساليب النحوية

درست في هذا المبحث الأساليب النحوية، التي رد فيها ابن الخباز على ابن معط، وقد رتبتها هجائياً وكما يأتي :

الاستثناء :

يرى ابن معط أنّ الاستثناء إذا كان موجبا متصلا، جاز فيه النعت ، وذلك في قوله : (تقول قام القوم إلا جعفرا وقد أجازوا النعت في الذي ترى ٠)

ولم يرق هذا الكلام لابن الخباز ، فاعترض عليه قائلا : (وقوله : (وقد أجازوا النعت في الذي ترى) فيه نظر لأنّ القوم معرفة و(غير) إنما تجري وصفا على النكرة فما ظنك بشبهها ؟ فاذا قلت : قام القوم إلا جعفرا ، وصفت بها معرفة ٠ وصحت كلامه أن لا يريد بالقوم معهودين بل الجنس كقوله تعالى : (لا يستوي القاعدون من المؤمنين) (النساء ٩٥)، اذا جعلناه وصفا ، وأنشد سيبويه في جعل إلا وصفا ٠

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان ٠) [٥٥]

ومعنى كلام ابن الخباز أنه لا يجوز أن يوصف بـ (غير) معرفة، إنما هي وصف للنكرة ، إلا اذا كان الموصوف يراد به الجنس، ففي تلك الحالة يجوز وصف (غير) للمعرفة ، وفي تمثيله للآية

الكريمة هو أنّ الجار والمجرور في موضع نصب حال، أو بدل من (القاعدين) ٠ [٥٦] وهم من جنسهم ، أي أنّ المؤمنين من جنس القاعدين ، وقد يكون أنه أرادّ بتمثيله هذا ، أن تكون (غير) صفة للقاعدين ، وقد وصف بها معرفة ، في تكملة الآية الكريمة (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ) بالرفع، وقد سقطت من الآية إما سهواً، وإما تحريفاً ٠ والله أعلم ٠

جاء في البحر المحيط : (إنه قد تقرر أنّ غيرا نكرة في أصل الوضع وإن أضيفت الى معرفة هذا هو المشهور ٠ ومذهب سيبويه : وإن كانت قد تتعرف في بعض المواضع نجعلها هنا صفة يخرجها عن أصل وضعها إما باعتقاد التعريف فيها وإما باعتقاد أن القاعدين لما لم يكونوا ناساً معينين كانت الألف واللام فيه جنسية فأجري مجرى النكرات حتى وصف بالنكرة ٠) [٥٧]

ووقْفَتُ ابن الخباز هنا وقفة متأمل دارس لمعاني النحو، في كل جوانبه، فرده مأخوذ عن دراية ورواية ٠

التعجب :

وفيما يتعلق بهذا الموضوع أجاز ابن معط التعجب بالألوان، والخِلَق وذلك بقوله : (واللون و الخلق إن عجبتا بنيت منها مصدراً وجئتا). إلا أنّ ابن الخباز اعترض على قوله (والخلق) بقوله : (وقوله : (و الخلق) فيه نظر، لأنّ الذي يذكره النحويون ها هنا العيوب الظاهرة والخلق أعم من العيوب) ٠ [٥٨]

ومعنى ذلك أنّ ابن معط قد عمّم في الخلق، و العيوب ، أي كل لفظ دال على عيب، وابن الخباز رأى أنّ تعميمه للخلق غير صحيح، لأنّ هناك كثير من العيوب لا يتعجب منها، وهي عيوب غير ظاهرة ، كما زعم ابن الخباز ٠

ويبدو أنّ ابن خباز محق في ذلك، إذ إنّ النحاة لم يذكروا سوى العيوب الظاهرة، ولم يعمموا القول في الخلق ٠ [٥٩]

الترخيم :

ذهب ابن معط الى جواز حذف حرفين من بعض الاسماء المراد ترخيمها، سواء أكان الحرفان زائدين، أم زائد وأصلي قبله مد ٠ وذلك بقوله : (تريد عثمان و أسماء وقل يا منصُ يا عمّ و يا زحلِ فزل) ٠ وقد رد ابن الخباز تمثيل ابن معط لذلك بقوله : (وفي تمثيل بـ (زحليل) نظر لأن اللام الثانية منهم من يقول هي زائدة والجيد التمثيل بمسكين). [٦٠]

ومعنى ذلك أنّ ابن معط مثّل في ترخيم منصور، وعمار و زحليل ٠ إلا أنّ ابن الخباز اعترض على (زحليل)، لأنه يرى أنّ اللام الثانية زائدة، ليست من أصل الكلمة ٠ فقال إنّ الجيد التمثيل بمسكين، وقد ذهب أكثر النحاة الى تمثيل بما قاله ابن الخباز ٠ [٦١]

قال ابن الناظم: (إذا كان قبل آخر المنادى الجائز الترخيم حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين حذف في الترخيم هو والآخر بإجماع إن كان حرف مد كقوله : في عمران (يا عمرُ) وفي

مسكين (يا مسك) و في منصور (يا منصُ) وبخلاف إن لم يكن كذلك نحو (فرعون) وغرنيق) .[٦٢]

وبناءُ ابن الخباز ردّه على أنّ في (زحليل) حرفاً زائداً ، أراه رداً غير مناسب، فلماذا لا يرخم وهو في آخره حرف مد، بعده حرف زائد ٠

وأحسب أن ابن الخباز رأى في ذلك التقاء للساكنين، وهذا ما جعله يقف أمام ابن معط ٠ والله أعلم ٠

قال ابن يعيش : (اعلم أنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين لأنّ الوقف يمكن للحرف و يستوفي صوته ويوقره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة وليس كذلك الوصل ٠٠٠) [٦٣]

التوكيد : وفيه مسألتان هما :

١- وفيما يتعلق بهذا الباب ذهب ابن معط الى أنّ النفس، والعين، من ألفاظ التوكيد المعنوي، إلا أنّ العين تسبق النفس في الترتيب عنده، بقوله : (كجاء زيد عينه ونفسه كُرر معنى ليزول لبسه ٠) واعترض عليه ابن الخباز فقال : أساء الترتيب لأنهم يمثلون بـ (النفس) قبل العين فاذا قلت : قام زيد نفسه ، ورأيت أخاك عينه ، كان القيام صادراً من زيد والرؤية واقعة بأخيه لا محاله وللنفس الرتبة على العين، لأنها عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة ولذلك إذ اجتمعتا قدمت النفس ٠ كقولك : قام زيد نفسه عينه ٠) [٦٤]

وأكثر النحاة اشترطوا بأنّ النفس تسبق العين، في التوكيد المعنوي، وتوضيح ابن الخباز لذلك نور طريق الدارسين، والباحثين ٠

جاء في شرح التصريح : (فاذا أكدت بالنفس فقط أو العين فقط أو بهما معا بشرط تقديم النفس ، فقلت جاء الخليفة نفسه أو عينه أو نفسه عينه ٠٠٠) [٦٥] وابن الخباز قد وافق النحاة فيما ذهبوا اليه في المسألة وكان رده في محله ٠

٢- قال ابن معط في ارجوزته : (وهي التجزيّ بخلاف الأول وجاء بعد كله الممثل) ٠وقد اعترض ابن الخباز على قوله (التجزي) في هذا البيت إذ هي تكتب بالهمزة وليس بالياء فقال: (وقول يحيى (وهي التجزي) فيه نظر لأنّ هذا من بنات الهمز فكان حقه أن يقال التجزؤ كالتبرؤ ٠) [٦٦]

ومعنى ذلك أنّ يحيى – ر حمه الله – قد قلب الهمزة ياء ، أي بالتخفيف فقال التجزي، وهو في لهجة العرب ليس بعزيز، وقد وردت قراءات كثيرة، في قلب الهمزة ياء، مثل جبريل، و جبرائيل، وذيب و ذئب ٠ وجاء في اللسان : (وقال ثعلب : (البقرة تجزيء عن سبعة وتجزي ، فمن همز فمعناه تغني ومن لم يهمز فهو من الجزاء ٠) [٦٧] .

الحذف :

جوّز ابن معط حذف (ما) في جواب القسم، كما هو الحال في (لا)، فان النحاة أجازوا حذفها في جواب القسم، كما في قوله تعالى: (تالله تفتؤا تذكر يوسف) (يوسف ٨٥).

وقد وافقه ابن الخباز في (لا)، إلا أنه ردّ عليه معترضا في (ما) إذ قال : (وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) وقد ذكر يحيى حذف (ما) وقال لي شيخنا – رحمه الله – لا يجوز لأنّ التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما) ٠ [٦٨]

والذي يبدو لي أنّ ابن الخباز مصيب فيما ذهب اليه ، إذ إنّ أكثر النحاة لم يعترضوا على ما قاله ابن الخباز ، فالحذف يكثر في جواب القسم مع (لا)، وليس مع (ما)، وقد جعل ابن عصفور الحذف مع (ما) ضرورة شعرية ٠ [٦٩]

علاوة على أنّ ابن هشام، و السيوطي قد قبلا ما قاله ابن الخباز، ورضيا به ٠ [٧٠]

القسم :

وفيما يتعلق بهذا الباب ذكر ابن معط أنّ للقسم ألفاظاً، منها (عَمرَ الله) بالنصب، إذا حذفت لامها، وهي منصوبة على أنها مصدر منصوب بفعل محذوف، وذلك بقوله: (وفي لعَمرُ وأيمن الرفع وجب وعَمر مصدر بفعله انتصب) ٠ وقد اعترض عليه ابن الخباز بقوله: (وقد زعم يحيى أنه مصدر وفيه تكلّف ٠ والجيد أن يكون على حد قولنا : إيّاك لأفعلنّ) ٠ [٧١]

وما ذهب اليه ابن معط ليس بغريب، فقد أجاز سيبويه، والمبرد، وابن الشجري، أن يكون (عَمرَك) بفتح الراء وحذف اللام، منصوب على المصدرية ، وعلى حذف حرف الجر ٠ [٧٢]

جاء في الكتاب : (وكأنه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله : قال عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله ٠ فصارت عَمرَكَ الله منصوبه بعمرّتك الله وكأنه قلت عمرّتك عمراً ونشدتك نشداً ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدل من اللفظ به ٠) [٧٣]

وقال المبرد : (وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه ، فلما حذفت حرف الاضافة وصل الفعل فعمل)٠ [٧٤]

فليس هناك تكلّفا من إعراب (عَمرَكَ) مصدر منصوب بفعل محذوف، أو على حذف حرف الجر، كما زعم ابن الخباز.

النداء :

يرى ابن معط أنّ حرف النداء (يا)، لا يحذف من لفظ الجلالة (الله)، وذلك للاشتباه بغيره ٠ فاعترض عليه ابن الخباز، وذلك بقوله : (وذكر يحيى أنّ اسم الله تعالى لا يحذف منه حرف النداء واحتج باشتباه النداء بغيره وفي هذا نظر ، لأنه اذا قيل : الله اغفر لي ، عُلم أنه نداء ٠ وإنما الصواب أن يقال لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره فقالوا : اللهم ، لم يحذفوا الحرف لذهاب العوض والمعوض عنه ٠ ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء فرازين جاءوا بالتاء في فرازنة ولم يقولوا فرازن٠)[٧٥] وهذه المسألة مختلف فيها بين الكوفيين، و البصريين، من جهة جواز نداء ما فيه الالف واللام ٠ [٧٦]

فالكوفيون جوزوا ذلك، وتابعهم ابن معط، واحتج باشتباه النداء بغيره ٠ ومنع البصريون ذلك ، لاجتماع أداتين للتعريف في الاسم ، وقال ابن الخباز بقولهم، إذ عوض بالميم المشددة في النداء في (اللهم) في الدعاء ٠

ويبدو لي أنّ ما قاله ابن معط ضرورة، لا يمكن أن يقاس عليها ، إذ يجتمع حرف النداء مع الالف واللام في لفظ الجلالة، وذلك وارد بكثرة، لا سيما في لغتنا الدارجة في الدعاء، فنقول : يا الله ٠أما في غير ذلك فلا يجوز .

جاء في شرح ابن الناظم : (والجمع بين حرف النداء والألف واللام مخصوص بالضرار إلا في موضعين ٠ إحداهما : الاسم الأعظم (الله) فانه جمع فيه بين الالف واللام وحرف النداء ٠٠٠) (٧٧)

ولتوضيح ذلك قال السيوطي : (حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نصّ على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك بالاشتباه ، وقرره ابن الخباز بأن بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى واعترض عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيها اشتباه ولبس ، قال ابن الصائغ : ولابن معط أن

يقول : لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم ٠٠٠) (٧٨)

وبقيت هناك مسألة لا علاقة لها بالمبحث الأول، ولا الثاني، إذ هي ليست من الأسماء المبنية، أو المعربة، أو الأساليب، ألحقتها في نهاية هذا المبحث وهي:

الممنوع من الصرف : وفيه مسألتان

١- ذهب ابن معط الى أن أسماء القبائل الممنوعة من الصرف على ضربين، وذلك بقوله :

(وإن أتاك اسم لحي أو لأب تصرفه نحو قريش وعرب) ضربٌ فيه سببان، إذا أريد به الحي أو القبيلة ، وضربٌ فيه التعريف، وتذكيره وتأنيثه موقوفان على التأويل ٠ إلا أنّ ابن الخباز اعترض على قول ابن معط بتمثيله في نهاية البيت ٠ فقال : (وقوله : (وعرب) فيه نظر : لأنه إن عني اسم هذا الجيل فهو نكرة وإن كان علماً ـ وقد استبد بنقله – فمسموع منه) ٠(٧٩)

ومعنى ذلك أنّ ابن الخباز يرى في تمثيله بـ (عرب) غير صحيح ، وذلك إن كان اسما فهو نكرة، إذ لا ينطبق عليه شروط النكرة، وإن كان علما فلم يقل به أحد، أو يسمى به اسم ٠

ونقول لماذا لا يمنع وهو جمع الجمع، أي فيه نية الجمع، وهناك من سمى به لا سيما في وقتنا الحاضر ٠ ومنهم من سمى بالأنثى (عروبة) وهو مشتق من العرب ، واذا سمي به صار معرفة٠(٨٠)

٢- يرى ابن معط أنّ علل منع الصرف تسعة، وذلك بقوله :

(عدل وتأنيث وجمع أقصى عجمة و وزن فعل خصّا

ونون فعلان المزيد بالصفة واسم مركب والاسم المعرفة) ٠

وابن الخباز وافقه في ذلك إلا أنه اعترض على ترتيبه للعلل فقال : (وقد رتب يحيى – رحمه الله – علل الصرف ترتيباً غريباً ٠ ولم يبدأ سيبويه، وأبو علي، وابن جني، إلا بوزن الفعل وبدأ الزمخشري بالعلمية ٠ (٨١) ، والبداءة بالعدل غريبة ٠) (٨٢) ٠

وما ذهب اليه ابن معط – رحمه الله – ليس بغريب كما زعم ابن الخباز ، فابن الحاجب بدأ بالعدل، وكذا ابن عصفور٠(٨٣)، وبدأ ابن مالك بألف التأنيث، وكذلك أبو حيان ٠ (٨٤) وذكر ابن هشام أنّ العلة

الأولى هي وزن الفعل ٠ [٨٥] والذي يبدو أنّ علل النحو هي تسعة، وهو أمر متفق عليه بين النحاة، إلا أنه بأي واحدة يبتدأ أمر مختلف فيه ٠

وهناك مسائل أخرى لا تتعلق بهذا المبحث، ارتأيت أن أجعلها ملحقة بهذا البحث، وهي استدراكات أضافها ابن الخباز، أو استدركها على ابن معط، فقد يكون سها عنها، أو نسيها، وهي كما يأتي :

١- **(كي)**

وفيما يتعلق بموضوع نصب الفعل المضارع، ذكر ابن معط أنه ينتصب بإحدى أدوات النصب، وعدّ لها ثلاث أدوات، وهي (أن ، و لن ، و إذن). واستدرك ابن الخباز عليه ذلك فقال : (ولم يذكر يحيى (كي)في النواصب وهو سهو) [٨٦] ٠

إنّ نواصب الفعل المضارع أربع عند البصريين، وعشر عند الكوفيين ٠[٨٧]

وأحسب أن ابن معط لم يسه عن ذكرها، وهو بهذا القدر من العلم و المعرفة بأمور العربية، وقد يكون ترْكه لها ،أنّ فيها خلافا بين النحاة من حيث كونها ناصبة أو جارّة ٠ [٨٨] علاوة على أنه ذكرها في باب حروف الجر فقال : (اختلف النحويون في (كي) فذهب البصريون الى أنها تكون جارّة وناصبة ٠٠٠) [٨٩] ٠

٢- **إنّ واخواتها :**

ذكر ابن معط أنّ همزة (إنّ) تكسر في مواضع، وذكر أربعة مواضع لذلك ، وقال : (فاكسره بعد القول أو اللام والابتدا ومع الأقسام ٠) ٠

إلا أنّ ابن الخباز استدرك عليه ذلك فقال : (وذكر النحويون في ذلك خمسة مواضع) وعدد ما قاله ابن معط، وأضاف الخامس فقال: (والخامس قد أضل به يحيى ٠ أن تكون صلة الموصول ، كمسألة الكتاب وهي: أعطيته ما إن شرّه خير من جيد ما معك) [٩٠] ٠

ومعنى ذلك أنّ ابن خباز، قد استدرك على ابن معط هذا الشرط بأنّ سيبويه – رحمه الله – قد ذكره في الكتاب وهو أن تكون صلة الموصول ٠ [٩١]

وابن الخباز مصيب في هذا الاستدراك، إلا أنّ مواضع كسر همزة (إنّ) قد عدها النحاة بأكثر مما قاله في شرحه هذا ٠ [٩٢]

٣- وفيما يتعلق ببناء الفعل المضارع، ذكر ابن معط أنّ المضارع يبنى مع نون التوكيد، لأنها من خصائص الفعل، ثم ذكر أنها قسمين ثقيلة، وخفيفة، لا تلحق الماضي والحال ٠ إلا أنّ ابن الخباز استدرك على ابن معط فقال : (ولم يذكر يحيى – ر حمه الله – حكم نوني التوكيد في ارجوزته)٠ [٩٣] ثم فصل القول في أحكامهما النحوية ٠

والذي يبدو أنّ ابن الخباز قد تتبع ابن معط في كل شاردة، و واردة، و بأدق الأمور، فكان بشرحه مجيداً، و بتوضيحه ملماً بأمور العربية ٠

الخاتمة

بعد فترة قضيتها مع ابن الخباز، وابن معط في شرح الدرة الألفية، أسفرت عن جملة من النتائج أهمها ما يأتي:

ـ حاول الباحث في هذه الدراسة التذكير بشخصيتين نحويتين، كان يشار لهما بالبنان، إلا أنّ غبار الزمن قد غمرتهما، ولا يكاد يعرفان اليوم بين طلاب العلم، وهما ابن معط ، وابن الخباز.

ـ رأيت أنّ ابن معط في بعض المسائل، التي رده عليها ابن الخباز، يوافق أبأ الحسن الأخفش، منها مسألة (ال) التعريف ،الداخلة على اسم الفاعل، وكذلك مسألة واو المعية.

ـ رأيته كذلك في أغلب المسائل يخالف جمهور النحاة، ومن ذلك مسألة (ال) الموصولة ، ومسألة تقديم خبر دام على اسمها، وغيرهما .

ـ كذلك رأيت ابن الخباز في إعراب بعض المسائل، يخالف المعربين والنحاة، لأنه يريد أن يأتي بجديد لينال الشهرة، من ذلك إعراب (نفسا)، في باب التمييز على أنه خبر كان، علماً أنّ النحاة قالوا إنه تمييز .

ـ كان في شرحه ـ رحمه الله ـ يتتبع ابن معط تتبعا دقيقا ، ويستخرج له الأخطاء والسقطات .

ـ كان ابن الخباز بصري المذهب، وبان ذلك من خلال استشهاده بما قاله سيبويه ،أو يستعمل المصطلحات البصرية، فكان حاداً وقاسياً، في رده على ابن معط ، ومن عباراته في ذلك، أخطأ، أو أساء، أو ليس بجيد وغيرها من عبارات جارحة .

الهوامش

١ـ ينظر: الغرة المخفية: ٢٢٥/١ـ٢٢٧
٢ـ ينظر: الكتاب:٢٥٦/٣،و البحر المحيط:١٥٨/١، وهمع الهوامع:٣٥/١
٣ـ ينظر: الغرة المخفية: ٣٤٩/١
٤ـ شرح التسهيل: ٢٣٦/١
٥ـ شرح التصريح: ١٤٣/١
٦ـ معاني النحو: ٩٧/١
٧ـ الغرة المخفية: ٤٨٢/٢
٨ـ شرح ابن الناظم: ١٦٢، وينظر: الجمل في النحو:٨٨ ، وشرح التسهيل: ٤/٢ ، وشرح ابن عقيل: ٩١/٣.
٩ـ همع الهوامع: ٨٢/٥ ، وينظر: شرح التصريح: ١١/٢ .
١٠ـ الهمع : ٥ /٨٢ .
١١ـ الغرة المخفية: ١ /٣١٣ .
١٢ـ شرح التصريح: ١٢٧/١، وينظر: معاني النحو: ٧٧/١ .
١٣ـ ينظر: الإنصاف: ١٩/١ ، و شرح التصريح: ٦٥/١
١٤ـ الغرة المخفية : ١٢١/١
١٥ـ الغرة المخفية : ١٢٠/١
١٦ـ النور :٥٨ .
١٧ـ ينظر الغرة المخفية: ١٤١/١
١٨ـ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٥٥/٢ .
١٩ـ ينظر المحتسب: ٥٦/١ ، والتكملة : ٤١٣ـ ٤١٤ .
٢٠ـ شرح الرضي : ٣٩٤/٣ .
٢١ـ الغرة المخفية : ١٢٨/١ .
٢٢ـ ينظر: شرح المفصل : ١٠٤/١ـ ١٠٥ ، و شرح الرضي : ٧٨/١ .
٢٣ـ المسسائل المشكلة : ٤٥ ، وينظر : شرح اللمع: ١٥٢/١ـ ١٥٣.
٢٤ـ الغرة المخفية: ٤٢٨/٢.
٢٥ـ شرح الرضي: ٢٩٥/٢، وينظر المغني في النحو: ٤٢/٣.
٢٦ـ الغرة المخفية : ٤٢٣/٢.
٢٧ـ ينظر: شرح التسهيل : ٣٣١/١، و شرح ابن عقيل: ٢٤٦/١، و شرح التصريح : ٢٤٢/١.
٢٨ـ الأشباه والنظائر: ٥٧/٣ ، و ينظر: شرح الرضي : ٢٠٠/٤ .
٢٩ـ المغني في النحو : ٧٠/٣ ، وينظر: الهمع : ١١٧/١.
٣٠ـ ينظر : الكتاب : ٥٩/١.

٣١ـ الغرة المخفية: ٤٣١/٢.
٣٢ـ ينظر معاني الحروف : ٦١ ، و المغني : ٢٩٣.
٣٣ـ ينظر: رصف المباني : ٢٣٧ ، و الهمع : ١١٠/٢.
٣٤ـ ويقصد به بيت الألفية القائل: (والسابع الذي عليه يدخل الهمز أو التضعيف ثم يُنقل) .
٣٥ـ الغرة المخفية : ٢٤٩/١ـ ٢٥٠
٣٦ـ ينظر شرح التسهيل : ٣١/١ ، و شرح التصريح : ٣٨٦/١ ، و الهمع : ٢٤٨/٢ .
٣٧ـ شرح الرضي : ١٤٠/٤ .
٣٨ـ شرح التصريح: ١/.٣٨٦ـ ٣٨٧
٣٩ـ ينظر: الكشاف : ٢ /١٦١ ، و البحر المحيط : ٤/ ٤٧٩.
٤٠ـ الغرة المخفية: ٢٣١/١.
٤١ـ ينظر الكتاب : ٣٨/٢ .
٤٢ـ شرح التسهيل : ٤٦/٢ ،و ينظر: شرح التصريح: ٤١٠/١
٤٣ـ معاني النحو :٤٨٢/٢ .
٤٤ـ الغرة المخفية: ٢٨١/١.
٤٥ـ شرح التصريح: ٥٠٩/١ـ٥١٠ ، وينظر شرح المفصل: ٣٦٦/١.
٤٦ـ الغرة المخفية: ٢٨٤/١.
٤٧ـ ينظر: سر صناعة الاعراب: ١٣٨/١، والانصاف: ١٤٠/١، وائتلاف النصرة: ٣٦.
٤٨ـ ينظر شرح التسهيل:١٧٣/٢،و شرح الرضي: ٥١٩/١،و شرح التصريح: ٥٣١/١.
٤٩ـ ينظر شرح ابن عقيل: ١٧١/٢.
٥٠ـ معاني النحو: ٦٧٢/٢.
٥١ـ الغرة المخفية: ٢٧٩/١.
٥٢ـ ينظر الإنصاف :٤٤٥/٢ ، و ائتلاف النصرة : ٣٨ ، و أسرار النحو: ١٤٤ .
٥٣ـ شرح التسهيل: ٣٠٢/٢، و ينظر: الخصائص: ١٦٠/٢، وشرح المفصل: ٤١٠/١، وشرح الرضي: ٧٠/٢.
٥٤ـ ينظر : المقتضب : ٣٦/٣ ، والأشباه والنظائر : ٢٣٠/٢
٥٥ـ الغرة المخفية :٥١٨/٢ .
٥٦ـ ينظر : البيان : ٢٥٩/١ ، و التبيان : ٥٦٥/١ .
٥٧ـ البحر المحيط : ٣٤٥/٣
٥٨ـ الغرة المخفية: ٤٦٩/٢
٥٩ـ ينظر :شرح المفصل : ٤٣٣/٣،و شرح ابن الناظم: ١٧٧، وشرح التصريح: ٧١/٢.
٦٠ـ الغرة المخفية : ٥٤١/٢
٦١ـ ينظر: شرح المفصل:٣٠٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢، وشرح التصريح :٢٥٧/٢.

٦٢ـ شرح ابن الناظم : ٢٢٧.
٦٣ـ شرح المفصل : ١٩٢/٤.
٦٤ـ الغرة المخفية: ٣٧٠/١
٦٥ـ شرح التصريح : ١٣٢/٢، و ينظر: الهمع : ١٧٥/٥، ومعاني النحو: ٥١٤/٤.
٦٦ـ الغرة المخفية: ٣٧١/١
٦٧ـ لسان العرب : ٤٦/١ـ ٤٧، مادة (جزء) .
٦٨ـ الغرة المخفية : ٢٠٣/١.
٦٩ـ ضرائر الشعر: ١٢٣.
٧٠ـ ينظر : مغني اللبيب :٥٩٦، و الأشباه والنظائر: ٦١/٢.
٧١ـ الغرة المخفية : ١٩٨/١.
٧٢ـ ينظر الكتاب : ٣٢٢/١، والمقتضب : ٣٢٤/٢، و أمالي ابن الشجري : ١٠٨/٢.
٧٣ـ الكتاب : ٣٢٢/١.
٧٤ـ المقتضب : ٣٢٤/٢.
٧٥ـ الغرة المخية: ٢٢٤/١
٧٦ـ ينظر: الإنصاف : ١٨٨/١، و ائتلاف النصرة : ٤٦.
٧٧ـ شرح ابن الناظم : ٢١٨، وينظر: شرح التصريح :٣٢٣/٢.
٧٨ـ الأشباه والنظائر : ١٠٥/٢، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٧/٣.
٧٩ـ الغرة المخفية: ٢٢٤/١
٨٠ـ ينظر شرح ابن الناظم: ٢٣٩ـ ٢٤٠٨١ـ ينظر الكتاب:١٩٤/١،و العسكريات: ١٤٤،و الخصائص: ١٠٢/١،والمقتصد:٩٧٥/٢،والمفصل:٤٥
٨٢ـ الغرة المخفية:٢٠٩/١ـ ٢١٠
٨٣ـ ينظر شرح جمل الزجاجي:٢٠٥/٢،و شرح الرضي: ١٠١/١،
٨٤ـ ينظر شرح ابن الناظم: ٢٤٠، وشرح ابن عقيل: ٢٦٥/٢،و ارتشاف الضرب: ٣٤٥/١
٨٥ـ شرح قطر الندى: ٣٢٤
٨٦ـ الغرة المخفية: ١٦٠/١
٨٧ـ ينظر: شرح التصريح:٣٥٧/٢
٨٨ـ ينظر: رصف المباني: ٢٣٢،و المغني: ١٨١ـ ١٨٣،و شرح التصريح: ٣٥٩/٢ـ ٣٦٢
٨٩ـ الغرة المخفية: ١٧٥/١
٩٠ـ الغرة المخفية: ٤٤٩/٢ـ ٤٥٠
٩١ـ ينظر الكتاب: ١٤٦/٣،و المقتصد: ٤٧٤/١
٩٢ـ ينظر المغني في النحو:١٧٨/٣،و شرح شذور الذهب:١٩٥،و شرح ابن عقيل:٣١٣/١
٩٣ـ الغرة المخفية: ١٧٢/١

ثبت المصادر

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: لابي حيان محمد بن يوسف الاندلسي(٧٤٥ه)،تح: رجب عثمان محمد ،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م .
ـ اسرار النحو: شمس الدين احمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(٩٤٠ه) تح: د.احمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان .
ـ الاشباه والنظائر في النحو: للامام جلال الدين السيوطي(٩١١ه) ، راجع حواشيه: غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،ط٢، ٢٠٠٧م .
ـ أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(٥٤٢ه)، تح: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ٢٠١٤م .
ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (٥٧٧ه) تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر،ط٣، ١٩٥٥م .
ـ البيان في غريب اعراب القران: لابي البركات ابن الانباري، تح: محمود رأفت الجمال، منشورات ذوي القربى ، قم ،ط١،د ت.
ـ التبيان في اعراب القران :لابي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦ه)،تح: سعد كُريَم الفقي، دار اليقين، ط١، ٢٠٠١م .
ـ تفسير البحر المحيط :لابي حيان محمد بن يوسف الاندلسي، اعداد: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م .
ـ الخصائص: لابن جني ابي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢ه)،تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م .
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي(٧٠٢ه)، تح: د. سعيد صالح مصطفى زعيمة ، دار ابن خلدون، الاسكندرية ، د ت .
ـ سر صناعة الاعراب: لابي الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، واحمد رشدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٣، ٢٠١٢م .
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لقاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل(٧٦٩ه)،تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الغدير، قم ـ ايران، ط٤، ١٤٣٢ه .
ـ شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم ابي عبدالله بدر الدين محمد بن مالك، دار احياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٣م .
ـ شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك(٦٧٢ه)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٩م .

ـ شرح التصريح على التوضيح في النحو: للشيخ خالد بن عبدالله الازهري(٩٠٥ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م .
ـ شرح جمل الزجاجي: لابي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي المعروف بابن عصفور(٦٦٣ه)،تح: د. صاحب ابو جناح ،الموصل ،١٩٨٢م .
ـ شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الاستربادي (٦٨٨ه)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشرق، بيروت ،د ت
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الامام جمال الدين بن هشام الانصاري(٧٦١ه) ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ،صيدا بيروت ،١٩٨٨م .
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الانصاري: تح: ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٩٨٨م .
ـ شرح المفصل : للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي(٦٤٣ه)، تح: احمد سيد سيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، د ت .
ـ ضرائر الشعر: لابي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، وضع حواشيه، عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٩م .
ـ الغرة المخفية في شرح الدرة الالفية: لابن الخباز(٦٣٩ه)،تح: حامد محمد العبدلي، الناشر دار الانبار، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٩١م .
ـ الكتاب: لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(١٨٠ه)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٤ ، ٢٠٠٦م .
ـ كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي(٨٠٢ه)، تح: د.طارق الجنابي ، بيروت ـ لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م .
ـ كتاب التكملة: لابي علي الفارسي(٣٧٧هـ)، تح: د.كاظم بحر مرجان، الجمهورية العراقية، جامعة بغداد، ١٩٨١م .
ـ كتاب الجمل في النحو: لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي(٣٤٠هـ)، تح: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الامل، الاربد ـ الاردن، ط٤، ١٩٨٨م .
ـ كتاب شرح اللمع: لجامع العلوم(٥٣٤ه)، تح: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ـ العراق، ط١، ٢٠٠٢م .
ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: لابي القاسم جار الله محمود بن عمرالزمخشري(٥٣٨هـ) دار الفكر ، ط١ ، ١٩٧٧م ٠
ـ لسان العرب : للعلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ) ، اداب الحوزة، قم – ايران ، ١٤٠٥هـ د ط ٠
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : لابي الفتح عثمان بن جني : تح : علي النجدي ناصف واخرون ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ ٠

ـ المسائل العسكريات في النحو العربي : لابي علي الفارسي النحوي ، تح : علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة / بغداد ، ط١ ، ١٩٨١م ٠
ـ المسائل المشكلة : لابي علي الفارسي النحوي ، تح : د٠ يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٢م ٠
ـ معاني الحروف : للامام ابي الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ) ، تح : الشيخ عرفان بن سليم العشا حشونه ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ٠ ٢٠٠٨م د ط ٠
ـ معاني النحو : د٠ فاضل صالح السامرائي : جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٦م ٠
ـ مغني لبيب عن كتب الاعاريب : لابن هشام النصاري ، تح : د٠ مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت / لبنان ، ٢٠٠٧م ٠
ـ المغني في النحو : للامام الشيخ تقي الدين ابي الخير منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠هـ) ، تح : د٠ عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٠م ٠
ـ المقتضب : لابي لعباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة ، وزارة الاوقاف ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، جمهورية مصر / القاهرة ، ١٩٩٤م ٠
ـ المقتصد في شرح الايضاح : لعبد القاهر الجرجاني (٤٧٠هـ) ، تح : د٠ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م ٠
ـ المفصل في صنعة الاعراب : للامام ابي القاسم جار الله عمر بن محمود الزمخشري : قدم له د٠ اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط ١ ، ١٩٩٩م ٠
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للامام جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ، تح : د٠ عبدالعال سالم مكرّم / دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٩٧ م د ط ٠

Grammatical opinions of Ibn Al khabas (639h)about Ibn muati(628h) concerning the explanation of Al Dura Al ulfiya

That was my research title that I chose according to requireds I thought they are suitable in the specialization where Ibn Al khabas focused on some expressions which drew my attention as a reply on Ibn Muati speech.
So I focused on some expressions and treated them according to the thesis need. So, they are two requireds, the first was the changeable nouns including clevations and installations , After that , I went to the second which I named the separated issnes that accumulated what was close to grammatical methods followed by some items related to the research. My manner was that I mention Ibn Muati saying then I recite how Ibn Al khabas reply on him . finally, I declare my opinion ..